

جُزْءٌ فِيهِ:
ضَعْفُ حَدِيثِ:
«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَبِينُ اللَّهُ
فِي الْأَرْضِ»

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وتوفقه

جُزْءٌ فِيهِ؛
صَغْفُ حَدِيثٍ:
«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ
فِي الْأَرْضِ»

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦ م



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ:
ضَعْفُ حَدِيثِ:
«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ دُيَيْنُ اللَّهِ
فِي الْأَرْضِ»

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَحِمَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوكَا تُعَسِّرُ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحراب: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ

النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ،
وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ،
وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى
الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي
الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ
أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا
النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ
وَالْتَعْدِيلِ). اهـ.

(١) انْظُرْ: «الثَّقَاتِ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَتَرَّ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٦٣٤)
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلَاعًا حَافِيًا، وَإِذْرَاكَ لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^{(١)(٢)}

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيِّنٌ: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتُهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةُ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيَكُنْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتٍ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاهِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطِّلاَعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَةُ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهِّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

(١) انظر: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته : (ذَهَبَ
الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمَضَرٍّ، وَلَا
بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته : (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيُّزُ
الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتُهُ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قُلْ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا
مِنْ وَاحِدٍ وَائْتَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ
يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ
يَتَكَلَّمُ عَنْ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ
مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧
و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْ ظَلَفَتْهُ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدٌ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لظَفَرِهِ بِعِلَّةٍ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرُ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْطِ). اهـ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْزِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نِقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَلَا مَرُّ هَذَا إِذْنُ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُداوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩): (الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكِّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقَّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايُيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَيْمَنَةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ وَخَفَايَاهَا).^(١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انظر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحُفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثَّقَاتُ خلافه أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعِدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النُّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَوْا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصَرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاطِ وَلَا يَسْتَغْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةٍ هُؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالِغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَحَصَّوْنَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلْ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيِبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَاوْا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُسْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. ^(١)

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فَقهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشْعَبٌ، وَضُرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيْهِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يَنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بَدُونَ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّضَرُّيْحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّضَرُّيْحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَايْحُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِبْطَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِعَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ.^(١)

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيقِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَئُوا، أَلَا إِنَّ عُدْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِعَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عَلَيْهِمْ، وَتَقَوَّاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هُدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاأُمَّتِهِ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [الْمَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [الْمَائِدَةُ: ٣]).

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانٍ

أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ
الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،
وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ،
وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ
وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ».

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (الرُّكْنُ؛ يَعْنِي: الْحَجَرُ، يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ، مُصَافِحَةَ الرَّجُلِ أَخَاهُ، يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالْبِرِّ^(١)، وَالْوَفَاءِ).
أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي لَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي شَرْعِنَا هَكَذَا: رُويَ مَوْقُوفًا.

وَلَفْظُهُ: مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٥٦) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ، يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخَوْزِئِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(٢)
قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٢٢٧): (إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخَوْزِئِيُّ: وَاهٍ، قَالَ أَحْمَدُ: مَتْرُوكٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ٩٤): (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ).

(١) الْبِرُّ: اسْمٌ جَامِعٌ لِلْخَيْرِ كُلِّهِ.

انْظُرْ: «جَامِعَ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٣٣٧).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٩٤).

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٢٥٧)؛ بِقَوْلِهِ: (سَنَدُهُ: ضَعِيفٌ جِدًّا، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ الْخُوزِيَّ: مَتْرُوكٌ).

* وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٩٦) مِنْ طَرِيقِ قُطَيْبَةَ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُنْهَالِ الْغَنَوِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي خَلِيفَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ، أَوْ كَمَا يُصَافِحُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي لَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي شَرْعِنَا قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١) قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «سَكْتُوْا عَنْهُ»؛ يَعْنِي: تَرَكُوْهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».^(٢)

* وَفِيهِ أَيْضًا: قُطَيْبَةُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُنْهَالِ الْغَنَوِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

(١) انْظُرْ: «الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٥٧).

(٢) انْظُرْ: «الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لَهُ (ج ١ ص ٣٣٦)، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٥٢٠)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ١ ص ٢٣٣)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٠)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٩٤)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٥١٠).

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ كَثِيرًا»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ»^(١).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٢٥٧): (ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ قُتَيْبَةَ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ، فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣/ ١٠٧ / ١)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْفُوفًا عَلَيْهِ.

* وَالْوُفْقُ: أَشْبَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ ضَعِيفٌ جَدًّا، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ هَذَا، وَهُوَ الْخُوزِيُّ: مَتْرُوكٌ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ). اهـ.

* وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، نَحْوَهُ. أَحَالَ عَلَى لَفْظٍ: إِبْرَاهِيمَ الْخُوزِيَّ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٥٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدْلَسٌ عَنِ الضُّعَفَاءِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٢٢): سُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ، عَنْ تَدْلِيسِ: ابْنِ جُرَيْجٍ؟ فَقَالَ: (يُتَجَنَّبُ تَدْلِيسُهُ، فَإِنَّهُ فَاحِشُ التَّدْلِيسِ، لَا يُدْلَسُ: إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ).

(١) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٤٧٤)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٣١٣)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لَهُ (ج ٧ ص ١٩٢)، وَ«الضُّعَفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٥ ص ١٤٥)، وَ«الْمُعْنِيَّ فِي الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٥٢٥).

(٢) انْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤١)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٩٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ج ١ ص ٥٣٢)؛ عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ: (ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ: عَنْ الضُّعَفَاءِ، وَدَلَّسَ أَسْمَاءَهُمْ).

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ الرُّوَاةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فِي أَسَانِيدِهِ، وَفِي أَلْفَاظِهِ.

وَهِيَ: مُنْكَرَةٌ بِمَرَّةٍ.

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الْمَكِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ

بْنَ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: (إِنَّ هَذَا الرُّكْنَ

يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ، مُصَافِحَةَ الرَّجُلِ أَخَاهُ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

هَكَذَا: رُويَ مَوْقُوفًا.

وَلَفْظُهُ: مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٣٢-المَطَالِبُ الْعَالِيَةُ)، وَالْأَزْرَقِيُّ

فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٣٢٤)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٩)، وَالْجَنْدِيُّ

فِي «فَضَائِلِ مَكَّةَ» (٢٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، سَيِّئُ

الْحِفْظِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «كَانَ يُكْثِرُ الْخَطَأَ، وَيُخْلَطُ فِي الْأَحَادِيثِ: فَتَرَكْتُهُ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «يُخْطِئُ»، وَقَالَ الدُّوْلَابِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «بِهِمُ الْكَثِيرُ فِي حَدِيثِهِ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٢٣٦)، سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: (يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ: مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٥ ص ١٦٤): «رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، وَالْأَزْرَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَاضْطِرَابِهِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَالْفَاطَةِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «دَرِّعِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٥ ص ٢٣٩): (وَحَدِيثُ: الْحَجَرِ الْأَسْوَدُ: يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ: هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرُويَ: مَرْفُوعًا، وَفِي رَفْعِهِ: نَظَرٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (ج ٦ ص ٤٣٢): «هَذَا مَوْقُوفٌ: صَحِيحٌ»، وَلَمْ يُصَبِّ.

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ص ١٠٥٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١٤ ص ٤٧٠)، وَ«الْعِلَالِ الْكَبِيرِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٣٩٥)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٦ ص ٣٦٦)، وَ«الْعِلَالِ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ١٣ ص ٣٤)، وَ«الْعِلَالِ» بِرِوَايَةِ: الْمَيْمُونِيِّ (ص ١٠٥)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَثْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٠٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ» (ج ٣ ص ١٩٠): (رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ: مَوْقُوفًا؛ بِإِسْنَادِ الصَّحِيحِ)، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِاضْطِرَابِ الْحَدِيثِ.

* وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ هُرْمُزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (الرُّكْنُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ، كَمَا يُصَافِحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ). أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

هَكَذَا: رُويَ مَوْقُوفًا.

وَلَفْظُهُ: مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ.

أَخْرَجَهُ الْأَزْرَقِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٣٢٣)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ»

(ج ١ ص ٨٩).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، بِمَرَّةٍ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ هُرْمُزٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ عَمْرُو

بْنُ عَلِيٍّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ»،

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الْبَرْقِيُّ: «ضَعِيفٌ».^(١)

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٢٩٥)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» بِرَوَايَةِ: عَبْدُ اللَّهِ (ج ١ ص ٢٥٦)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٦٤)، وَ«التَّارِخُ» بِرَوَايَةِ: الدُّورِيِّ (ج ١ ص ١٠٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطَنِيِّ (ص ١٦١)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢١٧)، وَ«الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِخُ» لِابْنِ سُبْيَانَ (ج ٣ ص ٥٣)، وَ«تَمْيِيزُ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَضَعْفَائِهِمْ» لِلْبَرْقِيِّ (ص ٥١)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ١٦ ص ١٣٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ٢٦): (كَانَ يَرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ، مَا يُشَبِّهُ حَدِيثَ: الْأَثْبَاتِ، فَيَجِبُ تَنْكُبُ: رِوَايَتُهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٥٨): (لَهُ أَحَادِيثٌ لَيْسَتْ بِالْكَثِيرَةِ، وَمَقْدَارُ مَا يَرْوِيهِ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٢ ص ٩٦١): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ هُرْمُزٍ الْمَكِّيُّ: ضَعِيفٌ، مِنَ السَّادِسَةِ، وَهُوَ الْفَدَكِيُّ عَلَى الصَّوَابِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٢ ص ١٣١): (ضَعِيفٌ).

* وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَاحٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: (إِنَّ الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌّ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

أَخْرَجَهُ الْأَزْرَقِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٣٢٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، بِمَرَّةٍ، فِيهِ: عُثْمَانُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَاحٍ الْجَزْرِيُّ، ضَعِيفٌ

الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ:

«يَتَكَلَّمُونَ فِي حَدِيثِهِ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ»^(١).

* وَكَذَلِكَ فِيهِ: سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ١٢٠٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٨ ص ٩١٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ»

لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ٢١٣).

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِي: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهُمْ».^(١)

* وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.^(٢)

* وَالْأَزْرَقِيُّ أَبُو الْوَلِيدِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَزْرَقِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ، وَلَمْ نَرَمْ تَرْجَمَ لَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ.

وَلَمْ يَذْكُرْهُ، إِلَّا الْحَافِظُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ» (ج ١ ص ١٢٢)؛ إِلَّا فِي الْجُمْلَةِ؛ حَيْثُ قَالَ: (الْأَزْرَقِيُّ هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيِّ، صَاحِبُ كِتَابٍ: «أَخْبَارِ مَكَّةَ».

* وَقَدْ أَحْسَنَ فِي تَصْنِيفِ ذَلِكَ الْكِتَابِ غَايَةَ الْإِحْسَانِ، رَوَى عَنْ جَدِّهِ: أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْرَقِيِّ (...). اهـ.

* وَلَيْسَ فِي هَذَا؛ أَيُّ: تَوْثِيقٌ لَهُ؛ إِلَّا مُجَرَّدُ إِعْجَابِهِ بِكِتَابٍ: «أَخْبَارِ مَكَّةَ» لِلْأَزْرَقِيِّ.

* وَقَدْ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنِ ابْنِ

عَبَّاسٍ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«الضُّعَفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ» لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٥ ص ٢٩٩).

(٢) انْظُرْ: «الضُّعَفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّارِخَ الْكَبِيرَ» لَهُ (ج ١ ص ٣٣٦)، وَ«التَّارِخَ الْأَوْسَطَ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٥٢٠)، وَ«الضُّعَفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ١ ص ٢٣٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٠)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٩٤)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٥١٠).

وَقَدْ تَقَدَّمَ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٥٦)، فَلَمْ يَضْبِطْ ابْنُ سَاحٍ هَذَا الْأَثَرَ، وَلَمْ يَحْفَظْهُ، وَهُوَ كَثِيرُ الْمَنَاقِيرِ، وَالْبَلَاءُ مِنْهُ فِي هَذَا الْأَثَرِ، وَمِنْ غَيْرِهِ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٥٦): قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: (الرُّكْنُ هُوَ يَمِينُ اللَّهِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ). أَثَرٌ مُنْكَرٌ، بِمَرَّةٍ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

وَأَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٩٣).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ وَاهٍ، فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ.

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، مُدَلِّسٌ، وَهُوَ لَا يُسْقِطُ ذِكْرَ الْوَاسِطَةِ؛ إِلَّا لِكَوْنِهِ: مَجْرُوحًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٢٢)؛ سُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ، عَنْ

تَدْلِيسِ: ابْنِ جُرَيْجٍ؟، فَقَالَ: (يَتَجَنَّبُ تَدْلِيسُهُ، فَإِنَّهُ فَاحِشُ التَّدْلِيسِ، لَا يُدَلِّسُ: إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ج ١ ص ٥٣٢)؛ عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ: (ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ: عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَدَلَّسَ أَسْمَاءَهُمْ).

* وَقَدْ اشْتَهَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، الَّذِينَ أَسْلَمُوا،

وَهُمْ: ثِقَاتٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ عَنْهُ. ^(١)

(١) لَكِنَّهُ: لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مِنْ أَخْبَارِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ مُقِلٌّ، أَوْ مُتَوَسِّطٌ، فِي الْأَخْذِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

* لِدَلِيلِكَ: لَا يُحْتَجُّ بِأَخْبَارِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي رَوَاهَا: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْقُلُ عَنْ أَخْبَارِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَخَاصَّةً: عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَهُوَ: «ثِقَّةٌ»، وَقَدْ أَسْلَمَ. ^(١)
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، قَالَ: (الصَّدَقَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَفْضَلُ مِنْهَا فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ). ^(٢)

* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَأْخُذُ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، مِنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ.
وَعَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَعْبَ الْأَحْبَارِ، وَأَنَا حَاضِرٌ، عَنِ الْعِلِّيَّيْنِ، فَقَالَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ: (هِيَ السَّمَاءُ السَّابِعَةُ، وَفِيهَا أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ). ^(٣)
* وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يُبْعَثُ

(١) انظر: «نُزْهَةُ السَّامِعِينَ فِي رِوَايَةِ الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨)، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٨٦٦ و ٨٦٧)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (ج ٢ ص ١٦٥)، و«جَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ» لِأَبِي نُعَيْمٍ (ج ٥ ص ٣٨٠)، و«جَامِعُ الْبَيَّانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٩ ص ٤٤١)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ٢٥١)، و«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لَهُ (ج ١ ص ٢٢٦)، و«الْبَعْثُ وَالنُّشُورُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص ٥٢٥)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ وَهْبٍ (ج ٣ ص ٤٣ و ٤٤ و ٢٩٩)، و«الْكَشَفُ وَالْبَيَّانُ» لِلثَّعَلِيِّ (ج ١٠ ص ١٥٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «جُزءٍ فِي رِوَايَةِ الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ» (ص ١٠٧-مُخْتَصَرُهُ) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ السُّلَمِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «نُزْهَةِ السَّامِعِينَ» (ص ١٠٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَّانِ» (ج ١٨ ص ١٩٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

* وَهَذَا الْأَثَرُ: مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

الرُّكْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَهُ لِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، وَعَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَهُوَ يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

وَالْفَاطَةُ: مُنْكَرَةٌ بِمَرَّةٍ.

أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ الْمَخْزُومِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «لَا يُتَابَعُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «أَحَادِيثُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ: مَنَاقِيرُ».^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٦ ص ٣٩٧): (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِإِسْنَادٍ، لَا يَثْبُتُ، وَالْمَشْهُورُ: إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «جَامِعِ الْمَسَائِلِ» (ج ٣ ص ١٦٣): (وَكَذَلِكَ: الْأَثَرُ الَّذِي يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»).
* لِذَلِكَ: فَلَا نَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِ هَذَا الْأَثَرِ، بَعْدَ ثُبُوتِ ضَعْفِهِ، لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ مِنْ التَّكْلِيفِ فِي الدِّينِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٤٤٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٢)، وَ«السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٤٦١)، وَ(ج ٥ ص ١٥٨)، وَ«الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» بِرِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٥٦٧).

* وَالتَّأْوِيلَاتُ الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، لَا حَاجَةَ لَنَا بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.^(١)
 * وَإِذَا عَرَفْتَ بُطْلَانَ هَذَا الْحَدِيثِ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى، فِي الْأَرْضِ».

* وَأَنَّهُ لَا دَاعِي، لِتَفْسِيرِهِ، أَوْ تَأْوِيلِهِ، لِأَنَّ التَّفْسِيرَ: فَرْعٌ لِتَصْحِيحِهِ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

* فَكَانَ يُغْنِي الْحَافِظَ ابْنَ رَجَبٍ، فِي «الدَّبِيلِ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ١

ص ٢٨٥)، عَنْ تَأْوِيلِ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ الْفَاعُوسِ^(٢) الْحَنْبَلِيِّ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى، حَقِيقَةً»، بِأَنَّ الْمُرَادَ: يَمِينُهُ: أَنَّهُ مَحَلُّ الْإِسْتِيلَامِ وَالتَّقْيِيلِ، وَأَنَّ

(١) انْظُرْ: «الرَّدَّ عَلَى بَشْرِ الْمَرْيَسِيِّ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٢٦٦)، وَ«تَأْوِيلَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ (ص ٤٠٥)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٤٣)، وَ(ج ٦ ص ٥٨٠)، وَ(ج ٣٣ ص ١٨٤)، وَ«تَلْيِيسَ الْجَهْمِيَّةِ» لَهُ (ج ٦ ص ١٣٧ و ١٥٦)، وَ«دَرْءَ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٥ ص ٢٣٩)، وَ«جَامِعَ الْمَسَائِلِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٨ ص ١٩٤)، وَ«التَّأْوِيلَاتُ» لِأَبِي يَعْلَى (ص ١٧٨)، وَ«عِدَّةُ الصَّابِرِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٨٣)، وَ«بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٩٦)، وَ«شَرْحَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٤ ص ٢٧٨)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١١ ص ٣٧٢)، وَ«السِّيَرِ» لَهُ (ج ١٩ ص ٥٢٣).

(٢) الْفَاعُوسُ: هُوَ اسْمُ الْأَفْعَى.

انْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٦ ص ١٦٥).

* وَالْفَاعُوسُ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْفَاعُوسِ، أَبُو الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ، الْإِسْكَافِي.

انْظُرْ: «الدَّبِيلَ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٨٢)، وَ«الْمُقْصَدَ الْأَرَشَدِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٢ ص ٣٦٧)، وَ«الْمَنْهَجَ الْأَحْمَدَ» لِلْعَلِيمِيِّ (ج ٣ ص ١٠٥)، وَ«الدَّرُّ الْمُنْصَدَّ» لَهُ (ج ١ ص ٢٤١)، وَ«الْعَبْرَ فِي خَبَرِ مَنْ غَبَرَ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤١٦)، وَ«شُدْرَاتِ الذَّهَبِ» لِابْنِ الْعِمَادِ (ج ٤ ص ٦٤)، وَ«الْكَامِلَ فِي التَّارِيخِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٨ ص ٣٢٥)، وَ«مُعْجَمَ الشُّيُخِ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٢ ص ٧٦١)، وَ«الْمُسْتَظَمَ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (ج ١٠ ص ٧).

هَذَا الْمَعْنَى: هُوَ حَقِيقَةٌ، فِي هَذَا الْمَعْنَى، فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَلَيْسَ مَجَازًا، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُوهِمُ الصِّفَةَ الذَّاتِيَّةَ، أَصْلًا.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّأْوِيلُ فِيهِ نَظَرٌ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَلَا يَحْتَاجُ هَذَا الْقَوْلُ: هَذَا التَّأْوِيلُ، وَلَا غَيْرُهُ.

* وَعَلَى قَوْلِ: ابْنِ الْفَاعُوسِ الْحَنْبَلِيِّ، إِنْ صَحَّ، أَنَّهُ، كَانَ يَقُولُ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى، حَقِيقَةٌ».

* فَإِذَا كَانَ حَقِيقَةً، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ»، يَدُ اللَّهِ تَعَالَى، الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى قَائِلِهِ، كَائِنًا مَنْ كَانَ.^(١)
فَهُوَ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.



(١) انْظُرْ: «الدَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٨٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفٍ؛ حَدِيثٍ: «جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ،
بِمَنْزِلَةِ يَمِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ».

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَجَرُ بِمَنْزِلَةِ يَمِينِ اللَّهِ فِي
الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، بَاطِلٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَلَّادٍ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٠٥)، وَ(ق/٢٢٤/ط)، وَالْخَطِيبُ فِي
«تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٦ ص ٣٢٩)، وَابْنُ الْمُحِبِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»
(ج ٢ ص ٧٨٢)، وَ(ق/٣٧/ط)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ»^(١) (ج ١
ص ٣٤٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٣٦٦)، وَابْنُ
الْجَوَازِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ٢ ص ٥٧٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو
مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: إِسْحَاقُ بْنُ بَشِيرٍ الْكَاهِلِيُّ، يَضَعُ الْحَدِيثَ وَيَكْذِبُ.^(٢)

(١) فِي تَرْجَمَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْكَاهِلِيِّ، وَاسْتَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثَ.

(٢) انْظُرْ: «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ» لِابْنِ عِرَاقٍ (ج ١ ص ٣٦)، وَ«مِيزَانُ
الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٦)، وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٤٦)، وَ«الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» لِابْنِ
الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٥٧٥).

قَالَ عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: «يَضَعُ الْحَدِيثَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ٣٣٩)؛ فِي تَرْجَمَةِ إِسْحَاقَ

الكَاهِلِيِّ، هَذَا: (يُرْوَى عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، مِنَ الرَّفْعَاءِ: أَحَادِيثٌ: مُنْكَرَةٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ٢٧): (إِسْحَاقُ بْنُ بَشْرِ الْكَاهِلِيِّ:

كَذَّابٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ٢ ص ٥٧٥): (هَذَا حَدِيثٌ:

لَا يَصِحُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ بَشِيرٍ: قَدْ كَذَّبَهُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرُهُ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ:

هُوَ فِي عِدَادِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ١٨٦): (وَإِسْحَاقُ بْنُ

بَشْرِ الْكَاهِلِيِّ: فَقَدْ رَوَى غَيْرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَهُوَ فِي عِدَادِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ).

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٢٥٧).

الثَّانِيَةُ: أَبُو مَعْشَرٍ نَجِيجُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مُخْلَطٌ^(١)،

وَاتَّهَمَهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١

ص ٨٤)؛ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انْظُرْ: «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٣٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ١٣٥)،

وَ«الْكُشْفُ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ٦٣)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٨)،

وَ«دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ص ٢٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ١٠ ص ٢٢٤)؛ بَعْدَمَا أَخْرَجَ جُمْلَةً، مِنْ مَنَاقِيرِ: أَبِي مَعْشَرٍ السَّنْدِيِّ: (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، كُلُّهَا: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ).

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَيَسْتَحِيلُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ.

وَأُورِدَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٢٥٧).

وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُحِبِّ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ج ٢ ص ٨٧٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبَشَرَانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ

الْكُوفِيِّ^(١)، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَجَرُ يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فِي الْأَرْضِ يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

* وَالْإِسْنَادُ فِيهِ: وَهُمْ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ بَشِيرٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ يَضَعُ الْحَدِيثَ،

كَذَّابٌ.^(٢)

* وَفِيهِ: نَجِيعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو مَعْشَرٍ السَّنْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَاخْتَلَطَ،

اخْتِلَاطًا، شَدِيدًا، وَاضْطَرَبَ حَدِيثُهُ، حَتَّى ظَنَّ عَدَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ: أَنَّهُ يَضَعُ الْحَدِيثَ.

(١) لَعَلَّهُ: وَقَعَ وَهُمْ هُنَا فِي الْمَطْبُوعِ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ج ١ ص ٢٩)؛ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، يُعْرَفُ

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْكَاهِلِيِّ.

وَلِذَلِكَ: عَزَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٢٥٧)؛ إِلَى ابْنِ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ق/٣/ط)، مِنْ

طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْكَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(٢) انْظُرْ: «الْكُشْفُ الْخَثِيبَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ٦٣).

* فَتَجِيحُ أَبُو مَعْشَرٍ السَّنْدِيُّ، تَعْرِفُ وَتُنَكِّرُ، لَا يَسَوَى حَدِيثُهُ شَيْئًا. ^(١)

فَحَدِيثُهُ: هَذَا، حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جَدًّا، لِأَنَّهُ لَا يَحْفَظُ إِلَّا سَانِدًا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَهُ أَحَادِيثٌ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يُخَالِفُ فِي

حَدِيثِهِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ صَالِحُ

بْنُ مُحَمَّدٍ: «لَا يَسَوَى حَدِيثُهُ شَيْئًا». ^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٨٤)؛ عَنْ

نَجِيحِ أَبِي مَعْشَرٍ السَّنْدِيِّ: (رَوَى عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَمُحَمَّدِ

بْنِ عَمْرٍو: الْمَوْضُوعَاتِ، لَا شَيْءَ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٥٢ ص ٢١٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَلِيٍّ

الْأَهْوَازِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِمَصِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٦٠١ و ٦٠٣ و ٦٠٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ

الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٥٧)، وَ«الْمُنْتَخَبُ مِنَ الْإِزْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» لِلْخَلِيلِيِّ (ج ١ ص ٣٠٠)،

وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٣٧٦)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لَهُ (ج ٨ ص ١١٤)، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ

أَيْضًا (ج ٤ ص ٦٤٢)، وَ«تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ» لِلْخَطِيبِ، بِرِوَايَةِ: الْغَازِي (ج ١٥ ص ٥٩٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلْعَمَلِيِّ

(ج ٦ ص ٢٠٥).

(٢) أَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٦٠١ و ٦٠٣ و ٦٠٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ

(ص ٣٧٦)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لَهُ (ج ٨ ص ١١٤)، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٦٤٢)، وَ«الْمُغْنِي فِي

الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٩٤)، وَ«تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٥ ص ٥٩٦)؛ بِرِوَايَةِ: الْغَازِي،

وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزِّيِّ (ج ٢٩ ص ٣٢٢)، وَ«الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٤٢٣).

أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَجَرُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْكَلَاعِيُّ، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

* وَفِيهِ كَذَلِكَ: يُونسُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، لَا يُعْرَفُ حَالُهُ أَيْضًا، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

* وَأَبُو مَعْشَرٍ نَجِيحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ، ضَعِيفٌ، كَانَ لَا يَحْفَظُ الْأَسَانِيدَ، لَذَلِكَ: لَهُ مَنَاقِيرُ فِي الْحَدِيثِ.^(١)

* وَاتَّهَمَهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخَرَجِ» (ج ١ ص ٨٤)؛ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ الْمُكَدِّرِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ١٠ ص ٢٢٤)؛ بَعْدَمَا أَخْرَجَ جُمْلَةً: مِنْ مَنَاقِيرِ أَبِي مَعْشَرٍ السَّنْدِيِّ: (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ ابْنِ الْمُكَدِّرِ: كُلُّهَا: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ).

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: لَا يُعْرَفُ، مِنْ حَدِيثِ: أَحْمَدَ بْنِ يُونسَ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِمَا: لَا يَصِحُّ.

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٦٠١ و ٦٠٣ و ٦٠٦)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ١٥٧)، وَ«الْمُسْتَحَبَّ مِنَ الْإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» لِلْخَلِيلِيِّ (ج ١ ص ٣٠٠)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٣٧٦).

* وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ: إِسْحَاقَ بْنِ بِشْرِ الْكَاهِلِيِّ، وَهُوَ يَضَعُ الْحَدِيثَ.^(١)

* وَأَبُو عَلِيٍّ: وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَهْوَازِيِّ، مُتَّهَمٌ، وَلَهُ مَنَاقِبٌ،

وَعَرَائِبٌ، بَلْ هُوَ حَاطِبٌ لَيْلٍ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فِي الْأُصُولِ.^(٢)

رَوَى عَنْهُ: الْخَطِيبُ، وَالْكَتَّانِيُّ، وَنَصْرُ الْمُقَدِّسِيِّ، وَالْحِنَائِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

كَانَ يَرْوِي أَحَادِيثَ: ضَعِيفَةً، وَبَاطِلَةً، فِي «الْصِّفَاتِ»، وَيَتَمَسَّكُ بِهَا.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٨ ص ١٥)؛ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ: (أَلْفَ

كِتَابًا، طَوِيلًا، فِي «الْصِّفَاتِ»، فِيهِ كَذِبٌ). اهـ.

* فَهَذَا الْحَدِيثُ: الْمُنْكَرُ، مِنْ عَمَلِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٥٧): (فَالْحَدِيثُ: بَاطِلٌ عَلَى كُلِّ

حَالٍ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ص ١٥٠).

* وَلِلْعِلْمِ: فَإِنَّ الْمُقَلِّدِينَ، الْمُتَعَالِمِينَ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ: مِنْ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ،

وَحَمَقَى النُّفُوسِ، مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا هَذَا.^(٤)

(١) وَأَنْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٦).

(٢) صَاحِبُ: التَّصَانِيفِ، الْمَشْهُورَةِ.

(٣) أَنْظُرْ: «الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٥٧)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٣ ص ١٤٣)، وَ«تَبْيِينُ

كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ» لَهُ (ص ٤١٦)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١٨ ص ١٣)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ (ج ٩

ص ٦٧٧)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٩٣)، وَ«تَهْذِيبُ تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٤ ص ١٩٨).

(٤) مِثْلُ: «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، وَأَتْبَاعِهِ»، وَ«عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، وَأَتْبَاعِهِ»، وَ«مُحَمَّدِ سُورُرٍ، وَأَتْبَاعِهِ»، وَ«حَسَنِ

الْبَنَّا، وَأَتْبَاعِهِ»، وَ«سَيِّدِ قُطَيْبٍ، وَأَتْبَاعِهِ»، وَغَيْرِهِمْ.

* يَسْلُكُونَ: مَسْلَكَ، أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، عَلَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِبِدْعِهِمْ، وَدَسَّهِمْ لِلْبَاطِلِ فِي الدِّينِ.

* فَيَتَمَسَّكُونَ بِكُلِّ مَا قِيلَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، فَيَأْخُذُونَ بِالْمَعْلُولِ فِي الْأُصُولِ، وَالْمُفْتَرَى فِي الْفُرُوعِ.

* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ هَذَا: هُوَ حَدِيثٌ، مُنْكَرٌ، قَالُوا: أَوْ لَيْسَ، وَقَدْ قِيلَ، بِأَنَّهُ: حَدِيثٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَصَحَّحَهُ عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ!.

* وَيَزْعُمُونَ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذَا مَحَبَّةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَسُوا الْحَدِيثَ، الْمُجْمَعُ عَلَى تَوَاتُرِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ).^(١)

* فَتَرَاهُمْ: يَسْرُدُونَ الْأَحَادِيثَ الْمَعْلُولَةَ، وَالْمُنْكَرَةَ: فِي دُرُوسِهِمْ، وَإِذَا عَاتَاهُمْ، وَقَنَوَاتِهِمْ، وَجَامِعَاتِهِمْ، وَغَيْرَ ذَلِكَ وَلَا يُبَالُونَ، وَلَا يَخَافُونَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: لِيَغُشُّوا بِهَا: الْهَمَجَ وَالرَّعَاعَ مِنَ النَّاسِ، لِيُوهَمُوهُمْ بِمَحَبَّةِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُمْ: يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ: كَاذِبُونَ فِي دَعْوَتِهِمُ الْفَاشِلَةَ.^(٢)

* مَحَبَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَدَعْوَتُهُ، لَا تَحْصُلُ بِالْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَلَا بِغُشٍّ أُمَّتِهِ.

* وَهُوَ ﷺ: لَمْ يَتَكَلَّمْ بِمَا يُنَاقِضُهُ الْعَقْلُ الصَّحِيحُ، وَالكِتَابُ الْمُيْنُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٩١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤) مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* فَالْكَذِبُ عَاقِبَتُهُ: وَخِيَمَةٌ، وَعَاقِبَةُ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَشَدُّ مِنْ عَاقِبَةِ الْكَذِبِ عَلَى غَيْرِهِ، لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَفَاسِدَ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا مَعًا، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٢) فَهَذَا شَأْنُ الْمُفْلَدَةِ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ، يُحَارِبُونَ الدِّينَ، بِاسْمِ الدِّينِ، وَالْوَيْلُ فِي الْقُبُورِ.

* فَلْيَرَبِّ الْعَاقِلُ بِنَفْسِهِ، عَنْ نِسْبَةِ شَيْءٍ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، تَكُونُ الزَّنادِقَةُ، قَدْ دَسَّتْهُ

فِي الْإِسْلَامِ، لِإِفْسَادِ شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى الطَّاهِرِ، لَكِنْ، هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ.

* وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ: كَانَ ظَهِيرًا لِلزَّنادِقَةِ، وَالرَّافِضَةِ، غَاشًّا لِأُمَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، اللَّهُمَّ

سَلِّمْ، سَلِّمْ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «الرُّكْنُ، يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّتِي يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ».

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (يَأْتِي الرُّكْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَعْظَمَ مِنْ أَبِي قُبَيْسٍ^(١)، لَهُ لِسَانٌ، وَشَفَتَانِ: يَتَكَلَّمُ، فِيمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالنِّيَّةِ، وَهُوَ يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّتِي يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٥٧)، وَابْنُ شَاهِينَ^(٢) فِي «التَّرْغِيبِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٣٠١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٧٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٢)، وَالْكَلابَاذِيُّ فِي «بَحْرِ الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ٣٢٩)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٢١)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» (ج ٢ ص ١٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (٩٤٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ، وَسُرَيْحِ بْنِ

(١) أَبُو قُبَيْسٍ: بِلَفْظِ، التَّصْغِيرِ: هُوَ اسْمُ الْجَبَلِ الْمُشْرِفِ، عَلَى مَكَّةَ.

انْظُرْ: «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ١ ص ٨٠ و ٨١)، وَ(ج ٤ ص ٣٠٨).

(٢) وَقَعَ وَهُمْ فِي سَنَدِ ابْنِ شَاهِينَ فِي «التَّرْغِيبِ» (ص ٢٠١)؛ عَنْ عَطَاءِ بْنِ زَيْدٍ: وَهُوَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

النُّعْمَانُ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ الْمَخْزُومِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يَحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: «ضَعْفُوهُ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»^(١).
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٨)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ: (أَحَادِيثُهُ: عَلَيْهَا الضُّعْفُ: بَيْنٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٣٣٤): (لَا يُتَابَعُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٧٧): (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٣٣٠)، وَ«الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» بِرِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٥٦٧)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٧٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢١٧)، وَ«دِيَوَانُ الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٢٣٠)، وَ«السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٤٦١)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ١٣٧)، وَ«الْتَمِيهِدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٠٢)، وَ«أَسْمَاءُ الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ شَاهِينَ (ص ٢٣٩)، وَ«السَّنَنُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٤ ص ٥٥)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٢٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ١٦٢): (وَفِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ: ضَعْفٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٨)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ جُمْلَةً: مِنْ مَنَاقِبِهِ: (وَهَذَا مَعَ مَا أَمْلَيْتُ مِنْ أَحَادِيثِ: ابْنِ مُؤَمَّلٍ؛ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ).
وَالْحَدِيثُ: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَخَالَفَهُ الذَّهَبِيُّ؛ وَقَالَ: «فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ؛ وَهُوَ: وَاهٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ٢ ص ٨٤): (وَهَذَا لَا يَثْبُتُ، قَالَ أَحْمَدُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ أَحَادِيثُهُ: مَنَاقِبُ).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٣٩٧): (رُويَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِإِسْنَادٍ لَا يَثْبُتُ، وَالْمَشْهُورُ، إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ).
* وَلَا يَصِحُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

* هَكَذَا: رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَبِيبٍ جَزْرَةٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ،
وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْجَوْهَرِيُّ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَيْثَمٍ
الدَّيْرَعَاقُولِيُّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ، عَنْ
عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.
وَهُوَ: الصَّوَابُ، مِنْ مُسْنَدِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَخَالَفَهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ الْمُؤَمَّلِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يُبْعَثُ

الرُّكْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَهُ لِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، وَعَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَهُوَ يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: جَعَلَهُ، مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُعْرَفُ حَالُهُ

فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

فَجَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ الْمَخْزُومِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يُخْلَطُ.^(١)

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٥٦٧): (أَحَادِيثُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ:

مَنَاقِيرُ).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (ج ٩ ص ٥٨٩).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّهْذِيبِ» (ج ٢ ص ١٩٤)؛ ثُمَّ قَالَ:

«إِسْنَادُهُ حَسَنٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.

* وَأَوَّلُهُ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، بِتَأْوِيلٍ غَيْرِ صَحِيحٍ.

(١) انْظُرْ: «الضُّعْفَاءُ لِلْعَمَلِيِّ» (ج ٢ ص ٣٠٢).

* وَلَوْ كَانَ ثَابِتًا، لَمْ نَحْتَجْ إِلَى تَأْوِيلِهِ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ نَفْسُهُ، مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْحَجَرُ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، فَتَقْيِيدُهُ بِالْأَرْضِ، يَمْنَعُ إِزَادَةَ الصِّفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٣ ص ٣٨٤): (وَمِنَ الْأَخْبَارِ: مَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ، يُبَيِّنُ الْمُرَادَ بِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ.

* وَلَكِنْ يَظُنُّ قَوْمٌ: أَنَّهُ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى تَأْوِيلٍ، كَقَوْلِهِ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ: يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ، وَقَبَّلَهُ فَكَانَتْمَا صَافَحَ اللَّهَ، وَقَبَّلَ يَمِينَهُ».

* فَهَذَا الْخَبَرُ لَوْ صَحَّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يَكُنْ ظَاهِرُهُ، أَنَّ الْحَجَرَ: «صِفَةُ» لِلَّهِ تَعَالَى، بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَيْسَ: «صِفَةُ» لِلَّهِ تَعَالَى، لِقَوْلِهِ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، فَتَقْيِيدُهُ فِي الْأَرْضِ.

* وَلِقَوْلِهِ: «فَمَنْ صَافَحَهُ فَكَانَتْمَا صَافَحَ اللَّهَ تَعَالَى»، وَالْمُشَبَّهُ، لَيْسَ هُوَ الْمُشَبَّهُ بِهِ.

* وَإِذَا كَانَ صَرِيحًا، فِي أَنَّهُ لَيْسَ: «صِفَةُ» لِلَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَأْوِيلٍ يُخَالِفُ

ظَاهِرُهُ.^(١)

(١) وَانْظُرْ: «تَأْوِيلَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ (ص ١٤٥)، وَ«الرَّدَّ عَلَى بَشْرِ الْمَرْبُوعِيِّ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ١٥٦)، وَ«ذَيْلَ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ١٧٤ و ١٧٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١٩ ص ٥٢٢ و ٥٢٣)، وَ«دَرْءَ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٢٣٦)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٣ ص ٤٤)، وَ«ج ٦ ص ٣٩٧ و ٣٩٨»، وَ(الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٨٦٢).

* وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، مِمَّا يَكُونُ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمَعْنَى
الْبَاطِلُ، فَلَا يَحْتَاجُ نَفْيُ ذَلِكَ: إِلَى دَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ يُخْرِجُ اللَّفْظَ عَنْ مَوْجِبِهِ
وَمُقْتَضَاهُ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفٍ؛ حَدِيثُ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «الْحَجَرُ فِي الْأَرْضِ، يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْحَجَرِ، فَقَدْ بَايَعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ؛ أَلَّا يَعْصِيَهُ».

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَجَرُ فِي الْأَرْضِ، يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْحَجَرِ، فَقَدْ بَايَعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، أَلَّا يَعْصِيَهُ).

حَدِيثٌ مُوَضُّوعٌ، بَاطِلٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «مُتَخَبِ الْفَوَائِدِ الصَّحَاحِ الْعَوَالِي» (ص ١٣٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَالِمٍ الْعَلَاءِ بْنِ مَسْلَمَةَ الرَّوَاسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُظْلِمٌ بِمَرَّةٍ، فِيهِ الْعَلَاءُ بْنُ مَسْلَمَةَ الرَّوَاسِ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ: فَهَذَا كَذَابٌ، قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: «كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ».^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ٢٨٠): (الْعَلَاءُ بْنُ مَسْلَمَةَ الرَّوَاسِ: مُتَّهَمٌ، لَا يُوثَقُ بِهِ).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٠٥)، وَ«تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ» لِابْنِ عَرَّاقٍ (ج ١ ص ٨٥)، وَ«الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٢٩٨)، وَ«الْكَشَفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ١٨٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ١٧٧): (يُرْوَى: عَنْ الْعِرَاقِيِّينَ، الْمُقْلُوبَاتِ، وَعَنْ الثَّقَاتِ: الْمَوْضُوعَاتِ، لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ).
 * وَفِيهِ أَيْضًا: عُمَرُ بْنُ حَفْصِ الْعَبْدِيِّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.
 قَالَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «تَرَكْنَا حَدِيثَهُ».^(١)

* وَفِيهِ: أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ الْعَبْدِيُّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(٢)
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ٥٩): «مَتْرُوكٌ».
 وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ج ٣ ص ٨٠٧): «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».
 قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ: غَرِيبٌ، مِنْ حَدِيثِ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ).
 * تَقَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ: أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ حَفْصِ الْعَبْدِيِّ، وَلَا نَحْفَظُهُ؛ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ: أَبِي الرَّوَاسِ). اهـ.



(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٨٩)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (٤٦١)، وَ«الْكَشْفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ (ص ١٩٥)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (٣٦١).
 (٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْبُزْجِيِّ (ج ٢ ص ١٩)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٢٩)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٧)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ١ ص ١٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «مَنْ فَاوَضَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ فَاوَضَ ^(١) الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بَمَرَّةٍ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي لَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي شَرْعِنَا
أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ١٨٢)، وَتَقَيَّي الدِّينِ الْمَالِكِيُّ فِي «شِفَاءِ
الْغَرَامِ بِأَخْبَارِ الْبَلَدِ الْحَرَامِ» (ج ١ ص ٢٧٧)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «النَّقْضِ عَلَى بَشْرِ الْمَرْيَسِيِّ»
(٩٩)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٧ و ١٣٨ و ٢٨١)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي
«الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٧٧)، وَالْجَنَدِيُّ فِي «فَضَائِلِ مَكَّةَ» (ق/ ٢١٠ ط-
الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط: الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ: «١٥»، إِعْدَادُ: أَهْلُ الْأَثَرِ؛
بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «مَسْأَلَةِ الطَّائِفِينَ» (١٥)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي
«الْبَشْرَانِيَّاتِ» (١١٣٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٢٠١) مِنْ طَرِيقِ
حُمَيْدِ بْنِ أَبِي سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ هِشَامٍ، يَسْأَلُ: عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ الرُّكْنِ
الْيَمَانِيِّ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ...
فَذَكَرَهُ بِالْفَافِ عِنْدَهُمْ.

(١) فَاوَضَ: أَي: لَامَسَ، وَخَالَطَ، مِنْ مُفَاوَضَةِ الشَّرِيكَيْنِ، وَتَفْوِضُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ.

وَانْظُرْ: «شِفَاءُ الْغَرَامِ» لِتَقَيَّي الدِّينِ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ٢٧٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ الْعَنْسِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مُخْلَطٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٦٧): (إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، مَعَ جَلَالَتِهِ، إِذَا انفَرَدَ، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ: لِسُوءِ حِفْظِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ: مَا رَوَى عَنِ الشَّامِيِّينَ صَحِيحٌ، وَمَا رَوَى عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٢٦٤): (وَكَذَلِكَ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَاطِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٤٢): (إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ بْنِ سُلَيْمٍ الْعَنْسِيُّ، الْحِمَصِيُّ: صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، مُخْلَطٌ فِي غَيْرِهِمْ).

* وَفِيهِ: حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُؤَيْدٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مَجْهُولٌ، يَرْوِي عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: الْأَبَاطِيلِ.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٧٧): عَنْ حُمَيْدِ الْمَكِّيِّ هَذَا: (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، غَيْرُ مَحْفُوظَاتٍ، الَّتِي يَرْوِيهَا عَنْهُ).
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ٥ ص ٢٧٢): «هَذَا حَدِيثٌ: غَرِيبٌ».

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٤٧٢).
(٢) انْظُرْ: «السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٦ ص ٢٦٤)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٤٧٢).
(٣) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٦١٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (١٧٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٨٩).

وَأُورِدَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي «التَّوَضُّعِ» (ج ١١ ص ٤٠٩)، وَعَزَاهُ إِلَى الْجَنْدِيِّ
فِي «فَضَائِلِ مَكَّةَ».



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، أَثَرِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ».....	١٧
(٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ؛ حَدِيثِ: «جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، بِمَنْزِلَةِ يَمِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ».....	٣٠
(٤) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «الرُّكْنُ، يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّتِي يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ».....	٣٨
(٥) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ؛ حَدِيثِ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «الْحَجَرُ فِي الْأَرْضِ، يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْحَجَرِ، فَقَدْ بَايَعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ؛ أَلَّا يَعُصِيَهُ».....	٤٤
(٦) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ فَاوَضَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ: يَدَ الرَّحْمَنِ».....	٤٦

